

النظام الجزائي الخاص
بتزييف وتقليد النقود
٥١٣٧٩

بموجب الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

لنأمر بما يلي من الملاءم بالنقد السليم فقط ، في المملكة العربية السعودية

ولحماية مصالح الجمهور ، بصورة ملزمة ، وحماية للنقد في داخل المملكة وخارجها .

بعد الاطلاع على المادتين ٢٠ و ٢١ من نظام مجلس الوزراء .

وتنفيذاً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٤ في ١٢/٢/١٣٧٩ هـ .

وتنفيذاً على ما أمره علينا رئيس مجلس الوزراء

بمصادره ما يلي :-

المادة الأولى - تعني لفظة (نقد) الواردة في هذا النظام النقود المعدنية على اختلافها

أيا كان نوع المعدن المكوّن به ، وكذلك النقود الورقية المتداولة نظاماً داخل

المملكة العربية السعودية ، أو خارجها .

المادة الثانية - كل من ينفذ أو يقدّم نقوداً متداولة نظاماً بالمملكة العربية السعودية ، أو خارجها

أو قام بحلب نقود متداولة تكون مزيفة ، أو ملوّنة أو مدمّرة أو اشتغل بالتعامل

بها ، أو الترويج لها بأية وسيلة أو أيّ سبل أو صنع أو اقتنى أو امتلك بدون مسوغ

كل أو بعض آلات وأدوات وموادّ بوسائل التزوير بمسوّنية معاقبة بالسجن

مع الأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين خمس سنوات ، وخمس عشرة سنة مع غرامة

لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تتجاوز مائة ألف ريال^(١)

^(٢)

المادة الثالثة - كل من تعمد بمسوّنية ، تغيير معالم النقود المتداولة نظاماً في داخل المملكة

العربية السعودية ، أو تشويهها أو تمزيقها أو تسليمها بالوسائل الكيماوية ، أو أية من

(١) عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٨) وتاريخ ٢٣/١٠/١٤٢١ هـ ، أنظر ما صدر بشأن النظام .

٢ - عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٨) تاريخ ١/٢/١٤٢٦ هـ ، أنظر ما صدر بشأن النظام .

- وزنها ، او حجمها او اتلافها ، جزئيا باية وسيلة ، يعاقب بالسجن .
لدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات ، وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف
ريال ، ولا تتجاوز عشرة آلاف ريال ، او باحدى هاتين العقوبتين .
- المادة الرابعة - كل من صنع او طاز ، بقصد البيع لاغراض ثقافية ، او صناعية ، او تجارية -
قطعا معدنية ، او اوراقا شابهة في مظهرها للعملة التداولية نظاما
في المملكة العربية السعودية ، وكان من شأن هذه التشابهة انتفاع
الجمهور في الغلط ، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ستة اشهر واحدة وغرامة
لا تتجاوز الف ريال ، او باحدى هاتين العقوبتين .
- المادة الخامسة - كل من طبع او نشر او استعمل للاغراض المذكورة في المادة الرابعة من هذا النظام
صورا تمثل وجهها او جزءا من وجه العملة ورقية تداولية نظاما في المملكة
العربية السعودية ، بدون ان يحصل على ترخيص من الجهات المختصة ، ويعمل
بالقوود المغروقة في هذا الترخيص ، يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة
اشهر واحدة وغرامة لا تتجاوز الف ريال ، او باحدى هاتين العقوبتين .
- المادة السادسة - كل من قبل بحسن نية عملة قلدة او مزيفة ، ثم تعامل بها بعد علمه بحقيقتها يعاقب
بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة ، وغرامة لا تتجاوز الف ريال او باحدى هاتين
العقوبتين .
- المادة السابعة - كل من اشترك في اقتراض جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام
سواء بالتصريح او السامحة او المساعدة يعاقب بذات العقوبات المقررة
للجريمة .
- المادة الثامنة - يعاقب على الشروع في اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام
بعقوبة تعادل نصف العقوبة المقررة للجريمة الناجمة .
- المادة التاسعة - يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام سواء ارتكبت في داخل المملكة
العربية السعودية او في خارجها .
- المادة العاشرة - يخفى باعتراف - بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء - الاشخاص المرتكبين
للجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ، اذا اخرجوا السلطات المختصة

- بذلك الانفعال ، قبل تناسها ، وسيلوا القبض على باقي شركائهم .
- الادارة الحادية عشر - تعجز ، وتعاذر جميع التقود المزيقة او القلدة وتعلم الى مؤسسة النقد العربي السعودي ، ولا يدفع مقابل لها اي تعويض عنها باية حال من الاحوال . (١)
- الادارة الثانية عشر - للحكومة الحق في اقتضاء الخسارة بطريق التنفيذ الجبري على اهلاك المحكوم عليه الثابتة ، والثقلولة ، او بطريق الاكراه بحسب المحكوم عليه يوما واحدا من كل خمسة ريالات سعودية على ان لا تتجاوز مدة الحبس ستة اشهر .
- الادارة الثالثة عشر - يجوز للحكومة ولكل من اصابه ضرر بسبب الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ان يطالب المحكوم عليه بتعويضه عما لحقه من ضرر مادي او معنوي .
- الادارة الرابعة عشر - على رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير الداخلية تنفيذ هذا النظام كل منهم فيما يخصه .
- الادارة الخامسة عشر - يميل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . . .
- (١) - حلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ ١١/١١/١٣٨٢ هـ ، نظرا ما صدر بشأن النظام .

ما صدر بشأن النظام

الرقم - ٥٢

التاريخ - ٥ ذوالقعدة ١٣٨٢ هـ

بحون اللطفاي

باسم جلالة الملك

نحن فيصل بن محمد العزيز آل سعود

نائب جلالة الملك السلطنة العربية السعودية

بعد الاطلاع على الاقرار رقم (٤٢) وتاريخ ١٠/١٠/١٣٨١ هـ

وبعد الاطلاع على المادة من التامعة عشر والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر

بالمرسوم رقم (٢٨) وتاريخ ١٠/١٠/١٣٧٧ هـ

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر برقم (١١٤) وتاريخ ٢٦/١١/١٣٨٠ هـ

بالتحديد على نظام مكافحة التزوير ، وعلى المرسوم الصادر برقم (١٢) وتاريخ

٢٠/٢/١٣٧٩ هـ ، بالنظام الجزائي على تزوير وتقليد النقود .

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٠) وتاريخ ٣/١١/١٣٨٢ هـ

وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

نرسم بأهوائنا :-

المادة الأولى :- يستبدل بنص المادة الرابعة من نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم رقم (١١٤)

وتاريخ ٢٦/١١/١٣٨٠ هـ ، النص الآتي :-

من قلد أو تزوير الأوراق العامة بالمعارف أو سندات الشركات سواء كانت الحاصلة

أو الشركات سعودية أو أجنبية ، أو قلد أو زور الطابع البريدية والاسموية السعودية

وأستاد الصرف على الخزنة وأعمالها بروت المال ودوائر المالية أو صنع أو اقتبس

الادوات المماثلة لتزوير السندات والطابع المذكورة بقصد استعمالها لنفسه

أو غيره ، عوقب بالسجن من ثلاثة إلى عشر سنوات ، وبغرامة تتراوح من ثلث

إلى عشرة آلاف ريال .

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

يصرف المفاعل الاعلى والشريك بالاغانة الى العقوبات السابقة بجميع المبالغ التي تصيب بممارستها للخرقة ، او للشركات ، او للمخالف ، او للأفراد .

يعفى من العقوبة من انبأ بالجرائم المخصوص عنها في هذه المادة قبل انسابها كاملا ، اما من اخبر عن الفاعلين او المشتركين فيها بعد بدء الملاحقات القضائية فتتخف عقوبته الى ثلث الحد الأدنى من العقوبة كما يجوز الاكتفاء بالحد الأدنى من الخسارة فقط . ويشترط للاستفادة من هذا التخفيض ان يعيد الشخص جميع ما دخل في ذمته من الأموال بسبب التزوير .

المادة الثانية - يعاقب على تزوير العملة المتداولة وكافة الجرائم المتعلقة بها وفقا لاحكام النظام الجزائي على تزوير وتقليد النقود الصادر بالرسوم رقم (١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ -

المادة الثالثة - يستبدل بنص المادة العاديه مقصورة من الرسوم الصادر برقم (١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ ، النص الآتي :-

تشتمل وتصادر جميع النقود المزيفة والمنظدة وكافة الادوات والمواد المستعملة في الجريمة ، أو المتحصلة منها وتسلم الى مؤسسة النقد العربي السعودي ، ولا يدفع مقابل لها او تعويض عنها باية حال من الاحوال .

المادة الرابعة - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير الداخلية تنفيذ هذا النظام كل منهم فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محمد بن عبد الله

الرقم
التاريخ
التوايح



الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم ٥٥٠ وتاريخ ١١/١٢/١٤٣٨هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٣٦
وتاريخ ١٢٨٢/١/٥هـ المتعلقة بطلب وزارة المالية والاقتصاد الوطني بخطابها رقم ١/١١/٤
وتاريخ ١٢٨٢/١/١هـ تعديل الرسوم الصادر برقم ١١٤ وتاريخ ١١/٢٦/١٣٨٠هـ والرسوم الصادر
برقم ١٢ وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠هـ بالنظام الجزائي على تزوير وتقليد النقود .
بعد الاطلاع على خطاب وزارة المالية والاقتصاد الوطني المشار اليه .
وتناءً على توصية لجنة الأنظمة رقم ٨٠ وتاريخ ١٢٨٢/٧/٧هـ .

بقراري

- ١- الموافقة على تعديل الرسوم الصادرين برقم ١١٤ وتاريخ ١١/٢٦/١٣٨٠هـ برقم ١٢
وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠هـ .
- ٢- تنظيم مشروع مرسوم ملكي بهذا التعديل معروفاً لمرافقة لهذا .
ولما ذكر حصره .

محمد بن عبد الله

رئيس مجلس الوزراء



الرقم : م / ٣٨

تاريخ : ٢٣ / ١٠ / ١٤٢١ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢ هـ.

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ٣/٣/١٤١٤ هـ.

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢ هـ.

وبعد الإطلاع على النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ٢٠/٧/١٣٧٩ هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ ٥/١١/١٣٨٢ هـ.

وبعد الإطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٢٨/٢٤) وتاريخ ٢٢/٧/١٤٢٠ هـ.

وبعد الإطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٠) وتاريخ ٢٠/١٠/١٤٢١ هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : تعديل المادة الثانية من النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ٢٠/٧/١٣٧٩ هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ ٥/١١/١٣٨٢ هـ لتصبح بالنص الآتي:

" كل من زيف أو قلّد نقوداً متداولة نظاماً في المملكة العربية السعودية أو خارجها، أو قام بجلب نقود متداولة مزيفة أو مقلدة أو أصدرها أو اشتغل بالتعامل بها أو الترويج لها بآية وسيلة أو أي سبيل، أو صنع أو اقتنى أو امتلك دون مسوغ كل أو بعض آلات التزييف أو مواده أو وسائله أو أدواته بسوء نية، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة، وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على خمسمائة ألف ريال ".
ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.،،،

فهد بن عبدالعزيز
رئيس مجلس الوزراء



ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/٤٨٣
وتاريخ ١٤٢٠/٩/٨ هـ المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية
رقم ١٦/٢٣٢٥/٢ ش وتاريخ ١٤١٩/١٢/٢٥ هـ بشأن طلب سموه تعديل المادة
الثانية من النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود الصادر بالمرسوم الملكي رقم
(١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ
١٣٨٢/١١/٥ هـ.

وبعد الاطلاع على محضر هيئة الخبراء رقم (٩٢) وتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٩ هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٤/٢٨) وتاريخ ١٤٢٠/٧/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على انخضرين رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢١/٢/١٢ هـ ، ورقم (١٩٤)
وتاريخ ١٤٢١/٦/٢٠ هـ المعدين في هيئة الخبراء.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٠٤) وتاريخ ١٤٢١/٨/١٠ هـ.

بقر

تعديل المادة الثانية من النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود الصادر بالمرسوم
الملكي رقم (١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٥٣)
وتاريخ ١٣٨٢/١١/٥ هـ لتصبح بالنص الآتي :

.../...



"كل من زيف أو قلّد نقوداً متداولة نظاماً في المملكة العربية السعودية أو خارجها ، أو قام بحلب نقود متداولة مزيفة أو مقلدة أو اصلرها أو اشتغل بالتعامل بها أو الترويج لها بأية وسيلة أو أي سبل ، أو صنع أو اقتنى أو امتلك دون مسوغ كل أو بعض آلات التزييف أو مواده أو وسائله أو أدواته بسوء نية ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على خمسمائة ألف ريال".

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا.

رئيس مجلس الوزراء



الرقم ٤٨/م
التاريخ ١٤٢٦/٨/٢ هـ

بسمون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ هـ ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٧/٢٠) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٥ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠) وتاريخ ١٤٢٦/٨/١ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على تعديل المادة (الثانية) من النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد

النقود الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ هـ ، المعدلة


بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٨) وتاريخ ١٤٢١/١٠/٢٣ هـ ، لتصبح في فقرتين

بالنص الآتي :

أ - كل من زيف أو قلّد نقوداً متداولة نظاماً في المملكة العربية السعودية ، أو خارجها ، أو قام بجلب نقود متداولة مزيفة أو مقلدة أو أصدرها أو اشتغل بالتعامل بها أو الترويج لها بأي وسيلة أو أي سبيل ، أو صنع أو اقتنى ، أو امتلك دون مسوغ كل أو بعض آلات التزييف ، أو مسوّد أو وسائله ، أو أدواته بسوء نية ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على خمسمائة ألف ريال.

ب - كل من حاز نقوداً مزيفة أو مقلدة للنقود المتداولة نظاماً داخل المملكة أو خارجها مع علمه بتزييفها دون سبب مقبول ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة مالية لا تزيد على خمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.


عبدالله بن عبدالعزيز





إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢١٨٣٤/ب وتاريخ ١٤٢٦/٦/٦ هـ ، المشتملة على خطاب صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية رقم ١٦/س/٢١٢١ وتاريخ ١٤٢٢/١/١٥ هـ ، في شأن اقترح إمارة منطقة الرياض دراسة تجريم حيازة العملة المزيفة .

وبعد الاطلاع على النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ هـ ، وتعديلاته .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٧/٢٠) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٥ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٢٥٩) وتاريخ ١٤٢٤/٨/٩ هـ ، ورقم (١٨٢) وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٨ هـ ، المعدين في هيئة الخبراء .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٤٥) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩ هـ .

يقرر

الموافقة على تعديل المادة (الثانية) من النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ١٣٧٩/٧/٢٠ هـ ، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ١٤٢١/١٠/٢٣ هـ ، لتصبح في فقرتين بالنص الآتي :

١ - كل من زيف أو قلّد نقوداً متداولة نظاماً في المملكة العربية السعودية ، أو خارجها ، أو قام بجلب نقود متداولة مزيفة أو مقلدة أو أصلها أو اشتغل بالتعامل بها أو الترويج لها بأي وسيلة أو أي ميل ، أو صنع ، أو اختبأ ، أو امتلك دون مسوغ كل أو بعض



آلات الترييف ، أو مواده أو وسائله ، أو أدواته بسوء نية ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على خمسمائة ألف ريال .

ب - كل من حاز نقوداً مزيفة أو مقلدة للنقود المتداولة نظاماً داخل المملكة أو خارجها مع علمه بتزييفها دون سبب مقبول ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة مالية لا تزيد على خمسين ألف ريال أو يأخذى هاتين العقوبتين .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء

